العدد 2976 - السنة العاشرة
الأربعاء 7 جمادى الأولى 1439 - الموافق 24 يناير 2018
Wednesday 24 January 2018 - No.2976 - 10th Year

الشرعية تقترب من إعادة البرلمان اليمني

اليمن: الحوثيون يحاصرون سكان مكيراس بعد رفضهم التجنيد الإجباري

مسلحون من ميليشيا الحوثي الانقلابية في اليمن

عدن - «وكالات»: تواصل الحكومة الشرعية جهودها الرامية لإعادة تفعيل دور مجلس النواب اليمني واستئناف الجلسات البرلمانية في العاصمة المؤقتة عدن، على نحو يعزز تمكين مؤسسات الدولة اليمنية وتكامل السلطة التشريعية والبرلمانية مع الرئاسة والسلطة التنفيذية والقضائية، بما يسهم في تسريع إنهاء الانقلاب ويزيد من عزلة ميليشياته الإرهابية.

وأكد وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى في الحكومة الشرعية وعضو البرلمان محمد مقبل الحميري «أن السلطة الشرعية نجحت في إزالة كثير من العوائق التي تقف أمام إعادة تفعيل البرلمان، مشيراً إلى أن أعضاء مجلس النواب الذين كانوا ضمن كتلة الرئيس السابق صالح لم يعودوا عائقاً أمام انعقاد مجلس النواب في عدن بموجب قرار نقل مقر المجلس إلى العاصمة المؤقتة عدن»، وفقا لصحيفة الرياض السعودية.

وكشف الحميري أن عدداً كبيراً من أعضاء البرلمان الذين كانوا مع الرئيس السابق صالح، أصبحوا مستعدين للالتحاق بزملائهم من أعضاء مجلس النواب المؤيدين لشرعية الرئيس عبدربه منصور هادي، مؤكداً أن البعض منهم قد التحقوا فعليا بالشرعية، كما أشار إلى أن الأعضاء المؤيدين للشرعية تجاوز عددهم النصاب المطلوب لانعقاد مجلس النواب.

وقال الحميري: «ميليشيات الحوثي تمارس على أعضاء مجلس النواب الذين لا يزالون في العاصمة صنعاء كل وسائل الإرهاب وحجز الحريات والمنع من التحرك أو الخروج من صنعاء وأصبحت حياتهم في خطر»، مؤكداً أن ميليشيات الحوثي وضعتهم تحت الإقامة الجبرية.

من ناحيته، أكد عضو مجلس النواب اليمني مفضل الإبارة «أن كثيراً من الأعضاء في كتلة حزب المؤتمر الشعبي العام تم التواصل معهم حتى من قبل مقتل صالح على يد ميليشيات الحوثي الإيرانية، وأبدى البعض منهم رغبته في الانضمام لنواب الشرعية ممثلة بالرئيس هادي، ووعدوا بالحضور في حالة انعقاد جلسات المجلس في العاصمة المؤقتة عدن».

وكشف الإبارة عن قيام ميليشيات الحوثي باختطاف بعض أبناء أعضاء مجلس النواب اليمني كرهائن، لضمان عدم هروبهم إلى مناطق السلطة الشرعية.

من ناحية أخرى فرض الحوثيون حصاراً على سكان بلدة مكيراس بأبين جنوبي اليمن، بعد رفض الأهالي التجنيد الإجباري في صفوفهم، وعدوهم بقصف منازلهم إذا أصروا على الرفض.

وقالت مصادر محلية إن «ميليشيات الحوثي الإيرانية نزلت إلى المدارس وأجبرت الطلاب على التجنيد الإجباري، الأمر الذي دفع ذويهم إلى الرفض، فرضت عليهم الميليشيا حصاراً، بغية إجبارهم على السماح بتجنيد أطفالهم».

وقال مواطن في مكيراس إن الحوثيين «أقدموا على محاولة تجنيد أطفال دون الـ15 ودون علم أهاليهم»، لافتا إلى أن المليشيات فرضت غرامة مالية تصل إلى 100 ألف ريال يمني (نحو 200 دولار أمريكي) على كل من يرفض تجنيد ابنه».

كما أصدرت ميليشيا الحوثي الانقلابية قراراً بوقف عمل 36 منظمة، من منظمات الإغاثة الدولية والعربية والمحلية العاملة في المجال الصحي، في كافة المناطق الخاضعة لسيطرتها، حسب موقع «سبتمبر نت» التابع للجيش الوطني اليمني.

ووجه تعميم صادر عن القيادي الحوثي، الذي عينته المليشيا وكيلاً لوزارة الصحة، عبدالعزيز الديلمي، عموم مكاتب الصحة في المديريات والمحافظات الخاضعة لسيطرتهم، بمنع تحركات المنظمات الدولية الإغاثية المذكورة في التعميم وعددها 36 منظمة، مبرراً ذلك بأنها لا تعمل تحت إشراف وزارة الصحة.

وألزم التعميم، بمنع تحركات هذه المنظمات، حتى تشرف عليها وزارة الصحة التابعة لميليشيا الحوثي الانقلابية، وترخص لها، وهو المبرر الذي تتخذه الميليشيا الانقلابية لنهب المساعدات والعمل الإغاثي، وحرمان المستحقين من الحصول عليها، لتمويل ما تسميه «المجهود الحربي».

وحسب عاملين في المجال الإغاثي، فإن ميليشيا الحوثي تعاقب أي منظمة إغاثية أممية أو دولية لا ترضخ لضغوطها بوقفها عن العمل ومنعها عملها الإنساني، تجاه ملايين اليمنيين الذين يعانون ظروفاً إنسانية بالغة الصعوبة منذ الانقلاب.

وكان تقرير أصدره مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، أفاد بأن ميليشيا الحوثي اعتدت أكثر من 16 مرة على المساعدات أو المنظمات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإغاثية والعاملين معها بين 2015 و2017.

وتراوحت الاعتداءات حسب التقرير بين القتل والخطف والسجن وإغلاق المكاتب والنهب والسلب.

وهاجمت الميليشيات واستولت في الفترة نفسها على 65 سفينة و124 قافلة إغاثية و628 شحنة مساعدات.

من جهة أخرى قال السفير البريطاني لدى اليمن سايمون شيركليف، إن بلاده تقود جهوداً دبلوماسية لحل سياسي في اليمن بالتعاون مع التحالف من أجل دعم الشرعية في اليمن.

وأكد السفير البريطاني، أن بلاده تسعى لجذب اللاعبين الدوليين لإيجاد حلول للسلام والتعاون مع قوات التحالف، بالتعاون مع مجلس الأمن في الأمم المتحدة، وفقا لما ذكرته صحيفة «الشرق الأوسط» أمس الثلاثاء.

ولفت شيركليف إلى أن بلاده مستمرة في تقديم الدعم السياسي للعمل العسكري لدول التحالف الذي تقوده السعودية والذي جاء بطلب من الرئيس الشرعي لليمن عبد ربه منصور هادي، لردع الحوثيين واستعادة الشرعية في اليمن.

وأوضح أن بريطانيا تسهم في تخفيف الأزمة الإنسانية في اليمن، إذ قدمت أكثر من 250 مليون دولار، كثاني أكبر داعم استجاب للنداء الإنساني في اليمن التابع للأمم المتحدة، كما تعمل بريطانيا على حث جميع الأطراف لتسهيل دخول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن.

وأشار شيركليف إلى مواصلة الحوثيين ارتكاب الانتهاكات ومخالفة القانون الدولي وخرق القرار 2216، من خلال تكرارهم مهاجمة المدن والأراضي السعودية بالصواريخ، وتهديدهم أمن الملاحة البحرية في باب المندب.

ولفت شيركليف إلى أن هذا البيان تم إعداده بالتعاون مع بريطانيا، ويوضح مدى القلق من الوضع الإنساني في اليمن خصوصا فيما يتعلق بالحالة الصحية المتفاقمة، والمطالبة بالعودة إلى مفاوضات السلام التي تقودها الأمم المتحدة، وعدم إعاقة دخول المساعدات الإنسانية وتسهيل دخول المواد الغذائية الأساسية، والوقود والمستلزمات الطبية لليمن من ميناء الحديدة.

السعودية: إيقاف 4 من فرنسا واليونان وأريتريا لمساسهم بأمن الدولة

الرياض - «وكالات»: أوقفت رئاسة أمن الدولة 4 مشتبه بهم من 3 جنسيات الفرنسية واليونانية والأريترية على خلفية قضايا تمس الأمني الوطني السعودي، وجاءت عملية إيقاف المتهمين الأربعة خلال يومين، ويحمل الفرنسي واليوناني جوازي سفر، فيما يحمل الموقوفان الأريتريان إقامتين نظاميتين، وفقا لصحيفة عكاظ السعودية.

ويخضع الموقوفون الأربعة لجلسات استجواب من قبل الجهات التحقيقية لاستكمال إجراءاتهم وإحالتهم للجهات العدلية.

القوات المسلحة المصرية تستدعي سامي عنان

رئيس أركان الجيش الأسبق سامي عنان

القاهرة - «وكالات»: قالت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية أمس الثلاثاء، إنها قررت استدعاء رئيس أركان الجيش الأسبق والمرشح الرئاسي المحتمل سامي عنان للتحقيق معه لارتكابه مخالفات قانونية تتعلق بإعلانه الترشح لخوض الانتخابات الرئاسية المقررة في مارس.

وأضافت في بيان أن بيان عنان للترشح تضمن «ما يمثل تحريضاً صريحاً ضد القوات المسلحة بغرض إحداث الوقيعة بينها وبين الشعب المصري».

واتهمت القيادة العامة عنان بارتكاب «جريمة التزوير في المحررات الرسمية وبما يفيد إنهاء خدمته في القوات المسلحة على غير الحقيقة، الأمر الذي أدى إلى إدراجه في قاعدة بيانات الناخبين دون وجه حق».

وأضاف البيان: «إعلاء لمبدأ سيادة القانون باعتباره أساس الحكم في الدولة فانه يتعين اتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيال ما ورد من مخالفات وجرائم تستدعي مثوله أمام جهات التحقيق المختصة».

ووصف البيان عنان بأنه يحمل رتبة فريق مستدعى.

المغرب: تعيين 5 وزراء جدد في الحكومة

الوزراء الجدد يؤدون اليمين الدستورية أمام الملك محمد السادس

الرباط - «وكالات»: عين العاهل المغربي الملك محمد السادس الاثنين 5 وزراء جدداً خلفاً للوزراء المقالين في أكتوبر الماضي بسبب خلفية تأخر مشروع تنمية منطقة الحسيمة في الريف بشمال المغرب.

وقالت مصادر رسمية إن «العاهل المغربي عين عبد الأحد القاسي الفهري وزيراً للإعداد والتراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وسعيد أمزازي وزيراً للتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وأنس الدكالي وزيراً للصحة، ومحسن الجزولي وزيراً منتدباً لوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي مكلفاً بالتعاون الأفريقي، ومحمد الغراس كاتباً للدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلفاً بالتكوين المهني».

وأقال العاهل المغربي 5 وزراء من مناصبهم في 24 أكتوبر (تشرين الأول) ومسؤولين سامين آخرين بعد تقرير من المجلس الأعلى للحسابات المعني بمراقبة المالية العامة يعزو تأخر مشروع «الحسيمة منارة المتوسط» إلى تقاعس عدد من المسؤولين.

وكانت الحكومة وقعت على المشروع أمام العاهل المغربي في تطوان في 2015 قبل نحو عام من اندلاع احتجاجات الريف التي تسبب فيها مقتل بائع الأسماك محسن فكري دهساً في حاوية للنفايات عندما حاول استرجاع أسماكه التي صادرتها السلطات بحجة عدم قانونية صيدها.

وتحولت الاحتجاجات غير المسبوقة والتي استمرت أكثر من عام إلى مطالب بتنمية الإقليم وخلق فرص عمل للشبان العاطلين ومحاربة الفساد.

وألقى تقرير المجلس الأعلى للحسابات باللائمة على مسؤولين في الدولة، وتأخر تنفيذ مشروع «الحسيمة منارة المتوسط» الذي يقول المسؤولون إنه يهدف إلى تنمية المنطقة وخلق فرص شغل وبناء مستشفى ومدارس وتحسين البنية التحتية.

مقتل 11 من تنظيم الدولة في بالحويجة

العراق: إطلاق عملية عسكرية لمطاردة «داعش» في نينوى

بغداد - «وكالات»: أفادت وزارة الدفاع العراقية، أمس الثلاثاء، بانطلاق عملية عسكرية لمطاردة داعش في جزر المخلط في محافظة نينوى.

وأعلنت الوزارة في بيان مقتضب: «انطلاق عملية عسكرية لمطاردة فلول داعش الإرهابي في جزر المخلط من قبل قيادة عمليات نينوى».

وأوضحت أن «هذا جاء استناداً إلى معلومات استخبارية دقيقة، وبإسناد من قبل قوات التحالف الدولي».

وكان رئيس الوزراء العراقي القائد العام للقوات المسلحة حيدر العبادي، أعلن في ديسمبر الماضي تحرير أرض العراق بالكامل من سيطرة تنظيم داعش.

ويعتقد أنه ما زالت هناك خلايا نائمة لتنظيم داعش في بعض أنحاء العراق.

عناصر من القوات العراقية

من ناحية أخرى أعلن مصدر أمني عراقي الاثنين، مقتل 11 عنصراً من داعش في عمليات تفتيش وتعقب غربي قضاء الحويجة 55 كيلومتراً جنوب غرب كركوك.

وقال مصدر في شرطة الحويجة إن «قوات من الشرطة بدأت اليوم عمليات تفتيش وتعقب لبعض الخلايا النائمة في محيط ناحية الزاب 30 كيلومتراً غرب الحويجة، وتمكنت من قتل 11 عنصراً من عناصر داعش كانوا مختبئين في الأودية المؤدية إلى نهر الزاب واستولت على عدد من قطع الأسلحة المتوسطة والخفيفة والتجهيزات».

وشهدت المنطقة في الآونة الأخيرة عدداً من الهجمات لعناصر داعش ضد السكان المدنيين، ما أسفر عن مقتل عدد منهم وإعادة تهجير أعداد أخرى.

ورغم إعلان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في 21 ديسمبر نهاية داعش عسكرياً في العراق، إلا أن عناصر التنظيم تشن هجمات من حين لآخر في البلاد.

الجزائر: لا مجال لفتح الحدود مع ليبيا

الجزائر - «وكالات»: أكد وزير الخارجية الجزائري عبدالقادر مساهل، أن هناك طريقة واحدة لمرافقة الليبيين في مكافحة الإرهاب عوضاً عن التدخل العسكري، محذراً من توجه 6 آلاف من داعش إلى ليبيا.

ورفض مساهل، في مقابلة بثت على أمواج القناة الإذاعية الجزائرية الناطقة باللغة الفرنسية الإثنين، توريط الجزائر في تدخل عسكري في دول الجوار واستطرد: «عندما نتحدث عن منطقة الساحل، فنحن أول المعنيين. وهناك طريقة واحدة لمرافقة إخواننا الليبيين في مكافحة الإرهاب، وذلك بإعادة الاستقرار وتدريب قدرات أجهزة الأمن في دول المنطقة».

وعن المخاوف من عودة 6 آلاف مقاتل أجنبي جندهم داعش في العراق وسوريا، قال مساهل: «نحن متيقظون.. إنهم سيذهبون إلى أفغانستان وأيضاً إلى الساحل وليبيا».

وقال مساهل، في تلميح إلى الحدود البرية مع الدول المجاورة للجزائر مثل ليبيا والمغرب وموريتانيا: «هناك أولويات أمنية تتطلب من الجزائر في بعض الأحيان التصرف بطريقة تحافظ على أمنها القومي، لذلك فإن فتح الحدود مع بعض الدول ليس مدرجاً على جدول أعمال الحكومة».

وشدد على أن بلاده اتخذت كافة احتياطاتها، للحفاظ على سيادتها واستقرارها الأمني، سيما على الحدود مع الدول التي تشهد اضطرابات أمنية، مؤكداً في السياق ذاته، أن الجزائر ستواصل جهودها لدعم واستقرار دول الجوار على غرار ليبيا ودعم العملية السياسية فيها، عبر مؤسسات دستورية قوية للقضاء على كل أشكال البيئة الحاضنة للإرهاب أو عودة إرهابيي داعش أو الجريمة المنظمة.